

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

مرفق رقم
(٤٣)

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

لجنة الشؤون الداخلية والدفاع

التاريخ: ٢٦ رجب ١٤٣٨ هـ

الموافق: ٢٣ إبريل ٢٠١٧ م

التقرير رقم (١٧)

المحترم

يسرني في جدول أعمال الجلسة القادمة

عبدالله
٢٤/٤/١٧

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

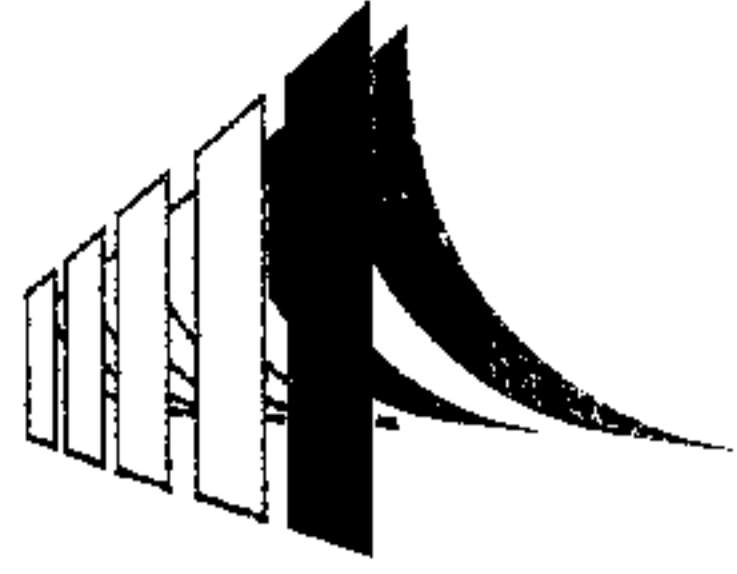
يسرني أن أقدم لكم التقرير **السابع عشر** للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن
الاقتراحات بقوانين في شأن " تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ " .
(وعددها ستة اقتراحات بقوانين) .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

رئيس اللجنة

عسكر عويد العنزي



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير (١٧)

لجنة الشؤون الداخلية والدفاع

عن

الاقتراحات بقوانين في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية
الكويتية سنة ٢٠١٧م
(وعددها ستة اقتراحات بقوانين)

إعداد :

سارة عبدالرحيم العبيدي - باحث قانوني

المراجعة :

١. د. ماجد الحلو - مستشار قانوني

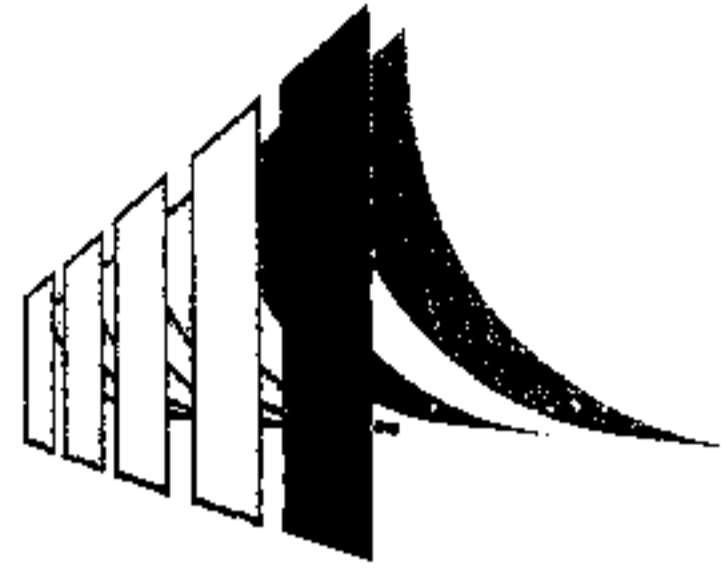
٢. د. داود الباز - مستشار قانوني

٣. علي يوسف العلي - رئيس مكتب اللجنة

طباعة التقرير :

١. جعفر جمعه - إداري خدمات أول

٢. مساعد الحبيب - إداري خدمات أول



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

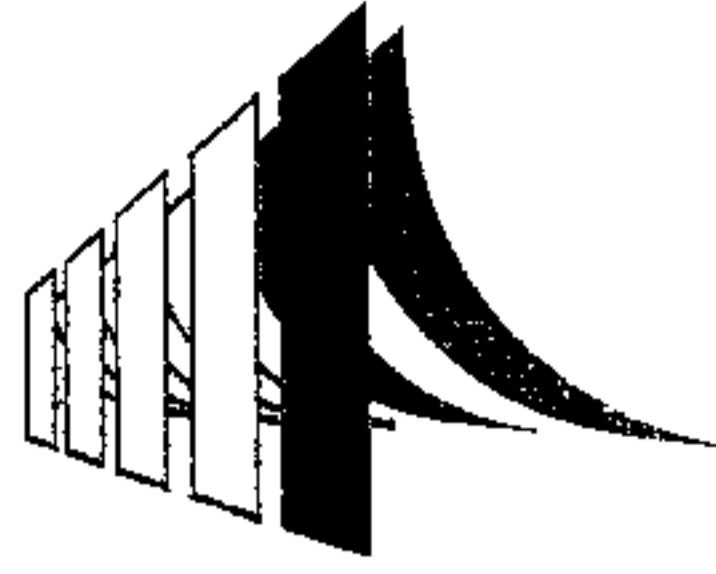
State of Kuwait

**التقرير (السابع عشر)
للجنة الشؤون الداخلية والدفاع
عن**

١. الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي .
٢. الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، المقدم من السيدين العضوين / أحمد صالح عاشور ، خليل إبراهيم الصالح .
٣. الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، المقدم من السيد العضو / د. جمعان ظاهر الحريش .
٤. الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، المقدم من السادة الأعضاء / ناصر سعد الدوسري ، صلاح عبد الرضا خورشيد ، عبدالله فهاد العنزي ، خالد محمد العتيبي ، مرزوق خليفة الخليفة .
٥. الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، المقدم من السيدين العضوين / عدنان سيد عبدالصمد ، د. خليل عبدالله أبل .
٦. التعديل المقدم من السيد العضو / د. جمعان ظاهر الحريش ، على الاقتراح بقانون الثالث .

الإحالة :

أحال السيد / رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة التقرير (الخامس) للجنة الشؤون التشريعية و القانونية المتضمن الاقتراحين بقانونين الأول والثاني المشار إليهما في ٢٠١٧/١/١٥ ، ثم أحال بقية الاقتراحات بقوانين الثالث والرابع والخامس المشار إليها على التوالي في ٢٠١٧/٢/١٩ ، ٢٠١٧/٣/١ ، ٢٠١٧/٤/٣ ، وقدم التعديل السادس مباشرة للجنة في ٢٠١٧/٤/١٦ ، وذلك لدراستها وتقديم تقرير في شأنها إلى المجلس الموقر .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

اجتماعات اللجنة :

عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات لهذا الغرض في ٢٨/٢/٢٠١٧ ، ٩ - ١٠/٤/٢٠١٧ م ،
وقد حضر جانباً من اجتماعات اللجنة ممثلو وزارة الداخلية التالية أسماؤهم :

١. الفريق / سليمان فهد الفهد وكيل وزارة الداخلية السابق .
٢. العميد يوسف السنين مدير عام الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر .
٣. العقيد حقوقي / بدر يعقوب بن نجم مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية .
٤. العقيد حقوقي / صلاح الشطي مساعد مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية لشؤون الانتخابات .
٥. العقيد / خالد البحوه مساعد مدير عام الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر .
٦. السيد / محمد خليفة أبوشيبه مدير إدارة الجنسية .
٧. العقيد / د. ناصر محمد المري مدير إدارة متابعة شؤون مجلس الأمة بالوكالة .
٨. العقيد / د. خالد ظاهر السهيل رئيس قسم إعداد لجان مجلس الأمة - إدارة متابعة شؤون مجلس الأمة .
٩. المقدم / د. أحمد الهاجري مدير إدارة شؤون مجلس الأمة .
١٠. المقدم / عبدالعزيز العميري رئيس قسم التحقيق في البحث والمتابعة - الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر .

موضوع الاقتراحات :

اطلعت اللجنة على الاقتراحات بقوانين المشار إليها ، وتبين لها أنها متشابهة من حيث الفكرة والهدف لكنها مختلفة في الصياغة ، حيث إنها تهدف إلى الآتي :

الاقتراح بقانون الأول :

يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ،
بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محددتي الجنسية .

الاقتراحان بقانونين الثاني والثالث :

متطابقان من حيث الفكرة والصيغة ، وهو تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة ميلادية ، وفقا لحكم البند (ثالثاً) من المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، **بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محددى الجنسية فقط .**

الاقتراح بقانون الرابع :

يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، **بما لا يقل عن ألفي شخص من حملة إحصاء ١٩٦٥ وفئة غير محددى الجنسية وأبناء الكويتيات .**

الاقتراح بقانون الخامس والتعديل السادس :

تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، **بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص .**

رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية :

اطلعت اللجنة على التقرير (الخامس) للجنة الشؤون التشريعية و القانونية في شأن الاقتراحين بقانونين الأول الثاني المشار إليهما ، وتبين لها أن الاقتراح بقانون الثاني يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محددتي الجنسية عن كل سنة ميلادية ، حيث إن صياغة الاقتراح غير منضبطة من الناحية القانونية وتخالف ما جاء في البند (ثالثاً) من المادة (الخامسة) من المرسوم الاميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ والذي ينص على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن أقام في الكويت عام ١٩٦٥ وما قبله وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية ، وتعتبر إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع في حكم البند ثالثاً من هذه المادة بشرط أن يكون الفرع مولوداً في الكويت ومقيماً بها ، ” **على أن يصدر قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية كل سنة بالتطبيق لأحكام هذا البند .** ”

كما رأت اللجنة ضرورة تحديد العدد الذي يجب تجنسيه دون ترك ذلك للسلطة التقديرية للجهة المختصة ، وضرورة حل مشكلة تجنيس فئة غير محددتي الجنسية (المقيمين بصورة غير قانونية) تشريعياً من خلال تجنيس ممن تتوافر فيهم الشروط اللازمة .

وانتهت اللجنة الى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراحين بقانونين المشار إليهما .

رأي الحكومة :

عقب ممثلو وزارة الداخلية بأن القاعدة المعمول بها في التجنيس أنها من مسائل السلطة التقديرية المطلقة للدولة وفقاً لما تقرره الحكومة ، بالإضافة إلى أن توقيت إصدار مثل هذا القانون يخضع لمحض تقدير الحكومة ، واقتروا بأن يتم إصدار قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لعام ٢٠١٧ يكون مطابقاً للقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لعام ٢٠١٦ المشار إليه بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص ، وأبدوا موافقتهم بشأن تحديد الحد الأقصى للعدد المراد تجنيسه دون الحد الأدنى ، مع عدم اشتراط فئة معينة للتجنيس .

عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ ، يجيز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن أقام في الكويت عام ١٩٦٥ وما قبله وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية ، وتعتبر إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع ، ولما كان القانون رقم (١٠٠) لسنة ٢٠١٣ و القانون المطابق له رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦ ينصان في (المادة الأولى) على أن يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ **بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص .**

كما نصت المادة (الثانية) من القانونين المشار إليهما على أن يعمل بهما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية ، وقد انتهى العمل بهما ولم تقم الحكومة بتنفيذهما .
لذا بات من الضروري تحديد الحد الأدنى والأعلى للعدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧م وذلك لمنح الجنسية الكويتية لمستحقيها ، مع إلزام الحكومة بتحديد الحد الأدنى للتجنيس ، بما يساهم في تفعيل القانون وحل مشكلة التجنيس المتراكمة على مدى سنوات طويلة .
وذلك لأن إلزام الحكومة بتجنيس حد أدنى من الأشخاص المستوفين للشروط سوف يساهم في تحقيق الهدف المطلوب ، من حيث استيعاب أكبر عدد ممكن من مستحقي الجنسية الذين لم يحصلوا عليها .
كما أن هذا التحديد يقلل - ولو جزئياً - من السلطة المطلقة للحكومة في مجال التجنيس عند الاقتصار على ذكر الحد الأقصى فقط لمن يجوز منحه الجنسية .

رأي اللجنة :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراحات بقوانين من حيث الفكرة ، مع التعديل على الصياغة كما هو مبين في الجدول المقارن .
واللجنة تقدم تقريرها الى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

مقرر اللجنة

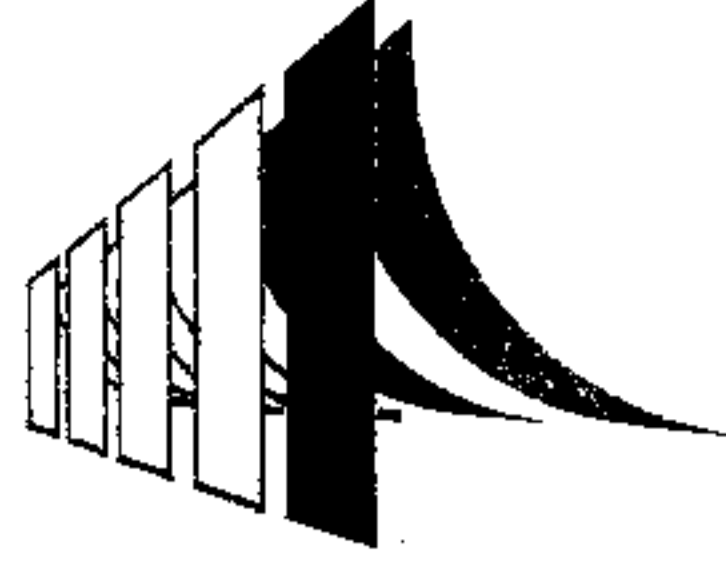
ناصر سعد الدوسري

المرفقات :

- ١ . النص كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته الإيضاحية .
- ٢ . الجدول المقارن .
- ٣ . نسخة من التقرير (الخامس) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية المتضمن الاقتراحين بقانونين الأول والثاني .
- ٤ . نسخة من الاقتراحات بقوانين الثالث والرابع والخامس .
- ٥ . التعديل السادس المقدم من السيد العضو / د. جمعان ظاهر الحريش على الاقتراح بقانون الثالث .
- ٦ . مذكرة برأي وزارة الداخلية عن الاقتراحات بقوانين المشار إليها .

المرفق الأول

**النص كما انتهت إليه اللجنة
ومذكرته الإيضاحية**



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

القانون رقم () لسنة ٢٠١٧

في شأن تحديد العدد الذي

يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧

- بعد الاطلاع على الدستور ،

- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

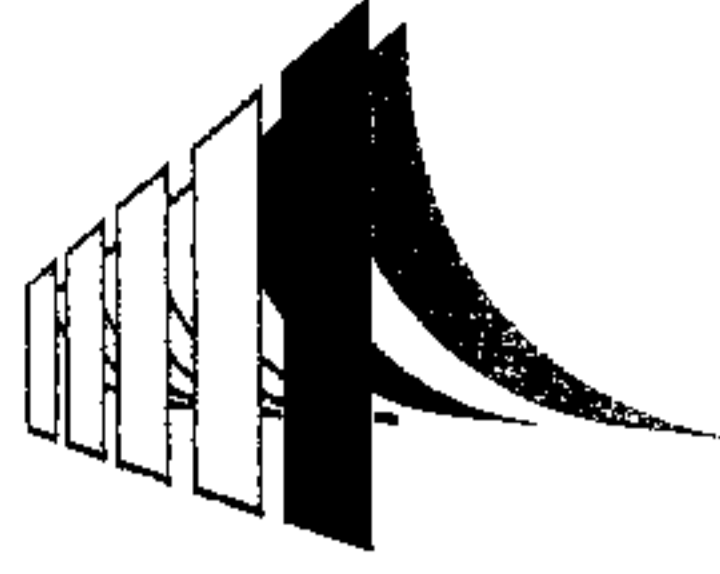
المادة (الأولى)

" يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بما لا يقل عن ألفي شخص ولا يزيد على أربعة آلاف شخص ."

المادة (الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



مَجْلِسُ الْأُمَّةِ
NATIONAL ASSEMBLY
المذكرة الإيضاحية

State of Kuwait

دولة الكويت

للقانون رقم () لسنة ٢٠١٧
في شأن تحديد العدد الذي يجوز
منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧

تنص المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناءً على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند (ثالثاً) من تلك المادة ، على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة المذكورة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة ، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية .

وقد صدر القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٦ بالتطبيق لأحكام البند (الثالث) من المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري المشار إليه .

ولما كان هذا القانون قد انتهى مفعوله بنهاية ديسمبر ٢٠١٦ فقد أعد هذا القانون متضمناً في مادته (الأولى) النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧ ، وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يقل عن ألفي شخص ولا يزيد على أربعة آلاف شخص .

المرفق الثاني

الجدول المقارن

جدول مقارن من :

١. الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي .
٢. الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، المقدم من السيدين العضوين / صالح أحمد عاشور ، خليل إبراهيم الصالح .
٣. الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، المقدم من السيد العضو / د.جمعان ظاهر الحريش .
٤. الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، المقدم من السادة الأعضاء / ناصر سعد الدوسري ، صلاح عبدالرضا خورشيد ، عبدالله فهاد العنزي ، خالد محمد العتيبي ، مرزوق خليفة الخليفة .
٥. الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، المقدم من السيدين العضوين / عدنان سيد عبدالصمد ، د.خليل عبدالله أبل .
٦. التعديل على الاقتراح بقانون الثالث في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، المقدم من السيد العضو / د.جمعان ظاهر الحريش .

ملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل على الاقتراح	الاقتراح الخامس	الاقتراح الرابع المقدم من السادة الأعضاء / ناصر الدوسري ، صلاح خورشيد ، عبدالله العزي ، خالد العتيبي ، مرزوق الخليفة	الاقتراح الثاني المقدم من السيدين العضوين / صالح عاشور ، خليل الصالح	الاقتراح الأول المقدم من السيد العضو / عسكر العزي
	المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، استثناء من أحكام المادة السابقة ، يجوز منح الجنسية الكويتية بمرسوم - بناء على عرض وزير الداخلية لمن يأتي : البنء ثالثاً - من أقام في الكويت عام ١٩٦٥ وما قبله وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية. وتعتبر إقامة الأصول مكلمة لإقامة الفروع في حكم البنء ثالثاً من هذه المادة بشرط أن يكون الفرع مولوداً في الكويت ومقيماً بها ، على أن يصدر قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية كل سنة بالتطبيق لأحكام هذا البنء .	المادة (الأولى) يحدد العدد الذي يجوز منح الجنسية الكويتية كل سنة وفقاً لحكم البنء (ثالثاً) من المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بما لا يقل من أربعة آلاف شخص .	المادة (الأولى) يحدد العدد الذي يجوز منح الجنسية الكويتية كل سنة وفقاً لحكم البنء (ثالثاً) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بما لا يقل من أربعة آلاف شخص ، على أن يكونوا من فئة فير محددى الجنسية فقط .	المادة (الأولى) يحدد العدد الذي يجوز منح الجنسية الكويتية كل سنة وفقاً لحكم البنء (ثالثاً) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بما لا يقل من ألف شخص ، على أن يكونوا من فئة فير محددى الجنسية فقط .	المادة (الأولى) يحدد العدد الذي يجوز منح الجنسية الكويتية كل سنة وفقاً لحكم البنء (ثالثاً) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بما لا يقل من أربعة آلاف شخص ، على أن يكونوا من فئة فير محددى الجنسية فقط .	المادة (الأولى) يحدد العدد الذي يجوز منح الجنسية الكويتية كل سنة وفقاً لحكم البنء (ثالثاً) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بما لا يقل من أربعة آلاف شخص ، على أن يكونوا من فئة فير محددى الجنسية فقط .

النص كما انتهت إليه اللجنة	الاقتراح الخامس المقدم من السيدين / عضوين / د. خليل عبدالله أبو ، عدنان سيد عبدالصمد ،	الاقتراح الرابع المقدم من السادة الأعضاء / ناصر الدوسري ، صلاح خورشيد ، عبدالله العنزي ، خالد العتيبي ، مرزوق الخليفة	الاقتراح الثالث المقدم من السيد العضو / د. جمعان ظاهر الحريش	الاقتراح الثاني المقدم من السيدين إبراهيم الصالح ، خليل	الاقتراح الأول المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي
المادة (الثانية)	المادة (الثانية)	المادة (الثانية)	المادة (الثانية)	المادة (الثانية)	المادة (الثانية)
على رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .	على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .	على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .
صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت	أمير دولة الكويت	أمير دولة الكويت	أمير دولة الكويت	أمير دولة الكويت	أمير دولة الكويت

المرفق الثالث

نسخة من التقرير (الخامس)

للجنة الشؤون التشريعية

والقانونية المتضمن

الاقتراحين بقانونين الأول

والثاني



State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير رقم (5)

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الرقم :

التاريخ : ٤ ربيع الآخر 1438 هـ

الموافق : ٤ يناير 2017 م

يحال إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع
ويدرج في جدول أعمال اللجنة القادمة

علاء الدين
١١٥٧١١٥

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم التقرير **الخامس** للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن

الاقتراحين بقانونين بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017 .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي

به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

محمد حسين الدلال

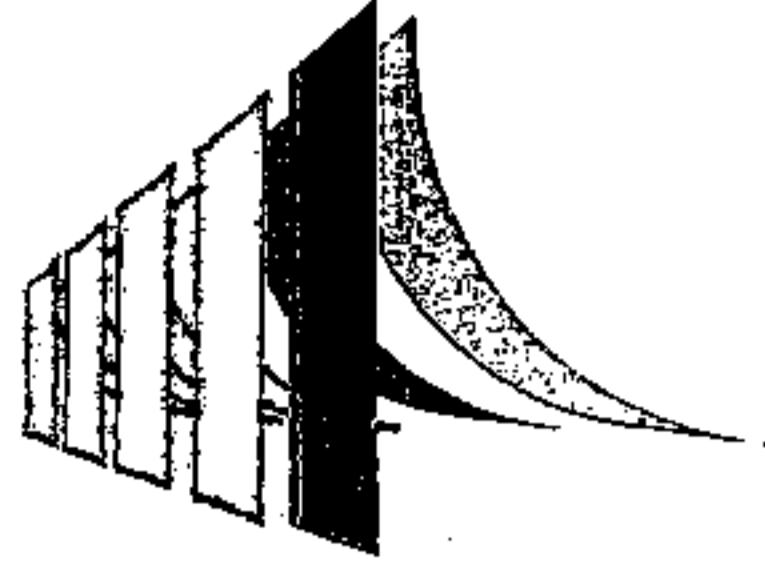
الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
التقرير رقم (5)

التقرير (الخامس) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن
الاقتراحين بقانونين بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية
الكويتية سنة 2017 .

إعداد : أ. / بشاير حمد العازمي

مراجعة : أ. / سارة أحمد شميس



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

-1-

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ : ٤ ربيع الآخر 1438 هـ
الموافق : ٢٠ يناير 2017 م

التقرير الخامس

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

مـنـ

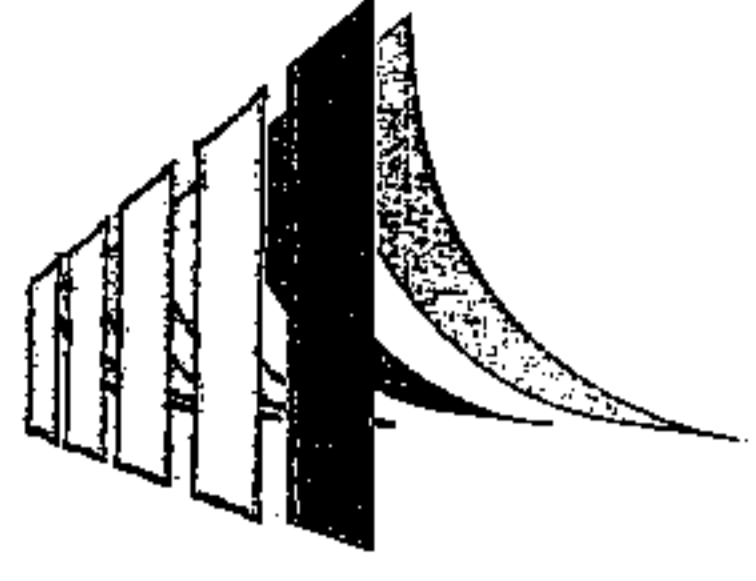
- 1 - الاقتراح بقانون بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017 المقدم من السيد العضو / عسـكر عويـسد العنـزي.
- 2 - الاقتراح بقانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2017 المقدم من السيدين العضوين / صالح أحمد عاشور ، خليل إبراهيم الصالح.

الإحالة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراحين بقانونين المشار إليهما الأول بتاريخ 2016/12/21 ، والثاني بتاريخ 2017/1/3 ، لدراستهما وتقديم تقرير بشأنهما إلى المجلس .

اجتماع اللجنة :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2017/1/9 .



مَجْلِسُ الْأُمَمِ
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

-2-

موضوع الاقتراحان بقانونين :

- تبين للجنة أن الاقتراحين بقانونين يحددان العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محددتي الجنسية .
- الاقتراح بقانون الأول : يحدد التجنيس لسنة 2017 .
 - الاقتراح بقانون الثاني : وضع العدد ليطبق كل سنة ميلادية ودون الحاجة لإصدار تشريع جديد يحدد العدد .

والهدف - حسبما ورد بمذكرتيهما الإيضاحية - هو أن القانون رقم (23) لسنة 2016

بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2016 بالتطبيق لأحكام البند (الثالث) من المادة الخامسة سوف ينتهي مفعوله بنهاية شهر ديسمبر 2016 ، وحل قضية فئة (غير محددتي الجنسية) من خلال اعطاء الشريحة المستحقة الجنسية الكويتية.

عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية ينص على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لـ " ثالثاً : من أقام في الكويت عام 1965 وما قبله وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية ، وتعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع في حكم البند ثالثاً من هذه المادة بشرط أن يكون الفرع مولوداً في الكويت ومقيماً بها، على أن يصدر قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية كل سنة بالتطبيق لأحكام هذا البند. "



State of Kuwait

دولة الكويت

-3-

وأن الاقتراحين بقانونين يرتبطان في حكم البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من القانون المشار إليه ويجب صدوره كل سنة وذلك لتطبيق هذه المادة وتبين أن صياغة الاقتراح بقانون الثاني غير منضبطة من الناحية القانونية وتخالف ما جاء في البند (ثالثاً) من المادة الخامسة المشار إليها .

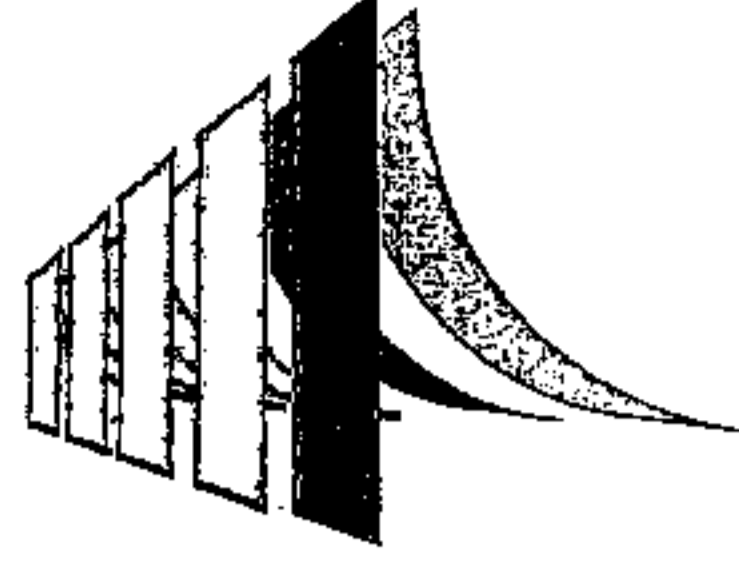
واللجنة ترى ضرورة تحديد العدد الذي يجب تجنيسه دون ترك الأمر جوازي للسلطة المختصة حتى يؤدي القانون هدفه والغرض منه .

كما ترى اللجنة ضرورة حل مشكلة تجنيس فئة غير محددية الجنسية (المقيمين بصورة غير قانونية) تشريعياً وذلك بتجنيس من تتوافر فيهم الشروط .

رأى اللجنة (التصويت) :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى

الموافقة على الاقتراحين بقانونين .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

-4-

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس المقرر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما
تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

الحميدي بدر السبيعي

* المرفقات :

- مرفق رقم (1) : نسخة من الاقتراحين بقانونين .

مرفق رقم (1)
نسخة من الاقتراحين بقانونين

State of Kuwait



دولة الكويت

٢٠١٦/١٢/١٤
١٤٣٨/١٤

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح

عسكر عويد العنزي

عسكر عويد العنزي
عضو مجلس الأمة

يصال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

ع
٢٠١٦/١٢/١٤

اقترح بقانون

بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧

بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية
والقوانين المعدلة له ،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

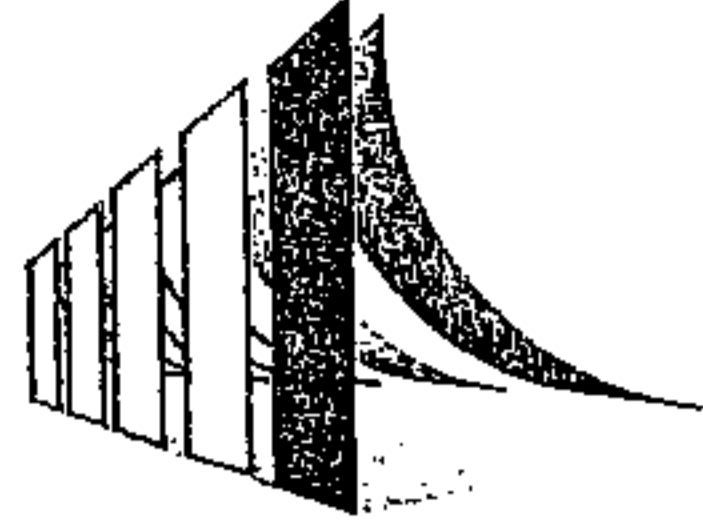
(مادة أولى)

يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من
المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بما لا يقل
عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محددى الجنسية.

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

المذكرة الإيضاحية

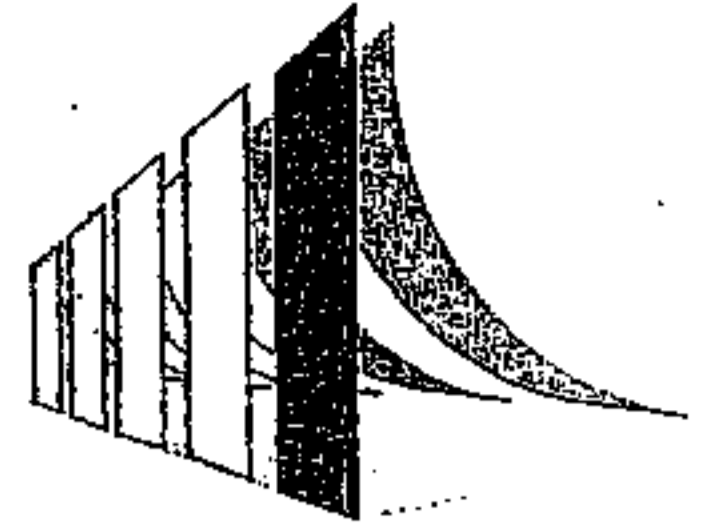
للاقتراح بقانون بشأن تحديد العدد

الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧

تتص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند ثالثاً من هذه المادة على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة ، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية وقد صدر القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٦ بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية.

ولما كان هذا القانون سوف ينتهي مفعوله بنهاية ديسمبر ٢٠١٦ لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون متضمناً في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧ وفقاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من غير محددى الجنسية.

إظهاره
شبار



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

٢٠١٧/١١٢

دولة الكويت

٢٠١٧/١١٢

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ..

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

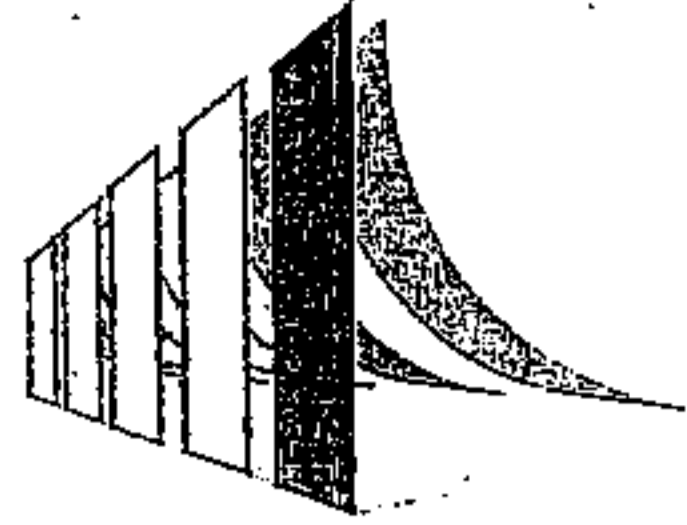
مع خالص التحية ..

مقدم الاقتراح

خليل إبراهيم الصالح

صالح أحمد عاشور

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء



مَجْلِسُ الْأَمِيرِ
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتحديد العدد الذي يجوز
منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بشأن الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نضه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(مادة أولى)

يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة ميلادية وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص، على أن يكونوا من فئة غير محدي الجنسية فقط.

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتحديد العدد الذي يجوز
منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧

تعد قضية غير محددى الجنسية (البدون) من القضايا الهامة في المجتمع الكويتي، ووصل عمرها إلى نصف قرن تقريباً، ولم تحل هذه المشكلة حتى الآن رغم أن هناك فئة من هذه الشريحة تستحق الحصول على الجنسية الكويتية.

وبما أن البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ يجيز منح الجنسية الكويتية لكل من أقام في الكويت عام ١٩٦٥ وما قبله، وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية، وتعد إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع بشرط أن يكون الفرع مولوداً بالكويت، وأن يصدر قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة. من أجل ذلك أعد هذا القانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة ميلادية وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص على أن يكونوا من فئة غير محددى الجنسية فقط. ولا شك أن إقرار هذا القانون سوف يسهم في حل جزء من المشكلة من خلال إعطاء الشريحة المستحقة للجنسية الكويتية حقوقها التي طال انتظارها.

المرفق الرابع

نسخة من الاقتراحات

بقوانين الثالث والرابع

والخامس



State of Kuwait

دولة الكويت

١٩ فبراير ٢٠١٧

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

د. جمعان ظاهر الحريش

بحال لدى لجنة الشؤون الرأى والرفاع
ويدير في جدول أعمال الجلسة القادمة

عبدالله
٢٠١٧/٢/١٩

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتحديد العدد الذي يجوز
منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بشأن الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

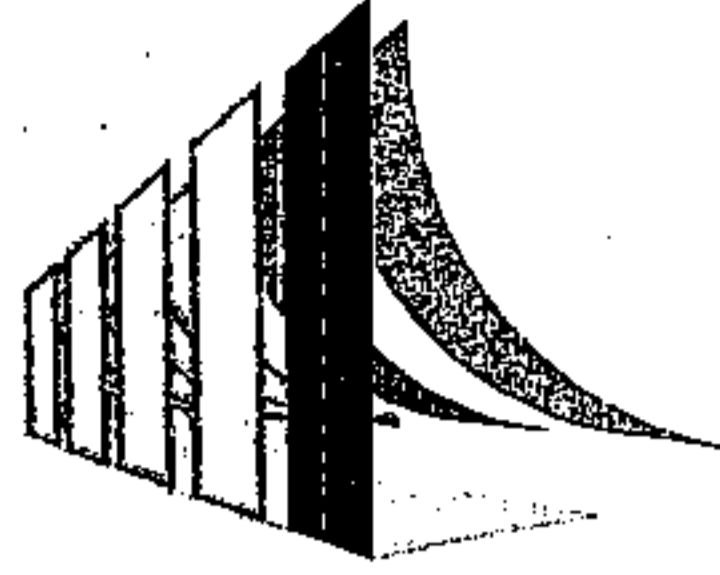
(مادة أولى)

يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة ميلادية وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص، على أن يكونوا من فئة غير محددى الجنسية فقط.

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتحديد العدد الذي يجوز
منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧**

تعد قضية غير محددية الجنسية (البدون) من القضايا المهمة في المجتمع الكويتي، ووصل عمرها إلى نصف قرن تقريباً، ولم تحل هذه المشكلة حتى الآن رغم أن هناك فئة من هذه الشريحة تستحق الحصول على الجنسية الكويتية.

وبما أن البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ يجيز منح الجنسية الكويتية لكل من أقام في الكويت عام ١٩٦٥ وما قبله، وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية، وتعد إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع بشرط أن يكون الفرع مولوداً بالكويت، وأن يصدر قانون بتحديد العدد الذي يجوز منح الجنسية الكويتية كل سنة.

من أجل ذلك أعد هذا القانون بتحديد العدد الذي يجوز منح الجنسية الكويتية كل سنة ميلادية وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص على أن يكونوا من فئة غير محددية الجنسية فقط.

ولا شك أن إقرار هذا القانون سوف يسهم في حل جزء من المشكلة من خلال إعطاء الشريحة المستحقة للجنسية الكويتية حقوقها التي طال انتظارها.



State of Kuwait

دولة الكويت

١ مارس ٢٠١٧

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ...

نتقدم بالاقتراح بقانون الترفق في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية

مقدمو الاقتراح

صلاح عبدالرضا خورشيد

ناصر سعد الدوسري

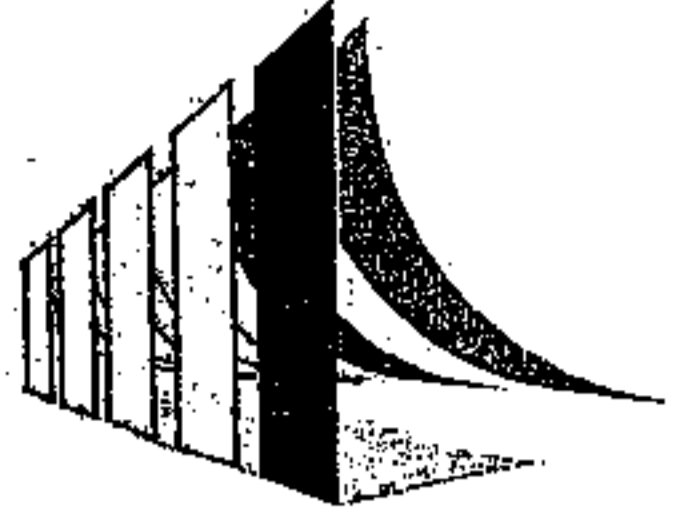
خالد محمد العتيبي

عبدالله فهد العنزي

مرزوق خليفة الخليفة

مرزوق خليفة الخليفة
عضو مجلس الأمة

بمجال لجنة الشؤون الداخلية والدفاع
ويبرمج فيما بعد أعمال الجلسة القادمة



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

اقتراح بقانون
في شأن تحديد العدد الذي
يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي تصفه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

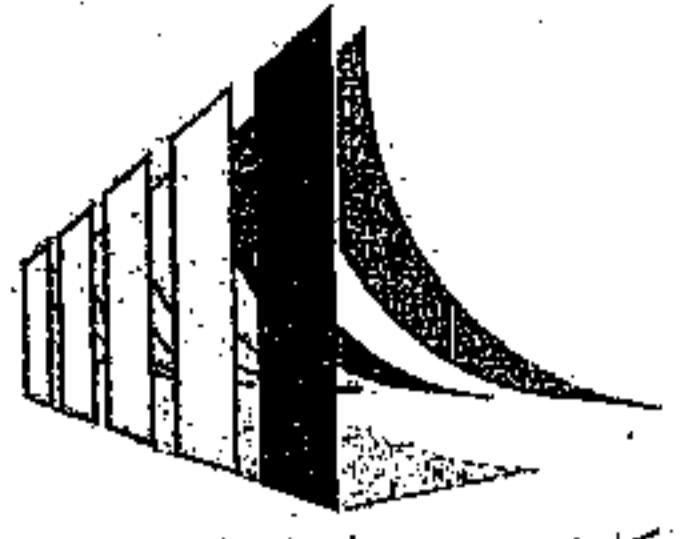
(مادة أولى)

" يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧، وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه، بما لا يقل عن ألفي شخص من حملة إحصاء ١٩٦٥ وفئة غير محددتي الجنسية وأبناء الكويتيات".

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

في شأن تحديد العدد الذي

يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧

تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند الثالث من تلك المادة، على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية.

وقد صدر القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٦ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٦ بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه. ولما كان هذا القانون قد انتهى مفعوله بنهاية ديسمبر ٢٠١٦ فقد أعد هذا الاقتراح بقانون متضمناً في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧ وفقاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يقل عن ألفي شخص من حملة إحصاء ١٩٦٥. وفئة غير محددتي الجنسية وأبناء الكويتيات

State of Kuwait



٤٤٧
دولة الكويت

٢٠١٧

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

د. خليل عبدالله أبل

عدنان سيد عبدالصمد

حال اللجنة الشؤون الداخلية والنفذ
و يرجع في جدول أعمال الجلسة القادمة

اقتراح بقانون
في شأن تحديد العدد الذي
يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

" يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص ."

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



State of Kuwait

دولة الكويت

**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
في شأن تحديد العدد الذي
يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧**

أجازت المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية، منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند (ثالثاً) من هذه المادة على أن يصدر قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية، وقد صدر القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٦ بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية. ولما كان هذا القانون قد انتهى العمل به بنهاية ديسمبر ٢٠١٦، لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون متضمناً في مادته الأولى تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧ وفقاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص.

المرفق الخامس

التعديل السادس المقدم من السيد

العضو / د. جمعان ظاهر الحريش

على الاقتراح بقانون الثالث

Dr. Jamaan Dh. Al-Harbash

Member of National Assembly

State of Kuwait



د. جمعان ظاهر الحربش

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

13 APR 2017

المحترم

السيد / رئيس لجنة الداخلية والدفاع

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بإجراء تعديل على اقتراح بقانون تقدمت به من قبل وأحيل إليكم بتاريخ 2017/2/19 ونصه الآتي:

1- (اقتراح بقانون المرفق بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2017.

والتعديل خاص بالمادة الأولى ونصه (يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة ميلادية وفقاً لأحكام المادة (5) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

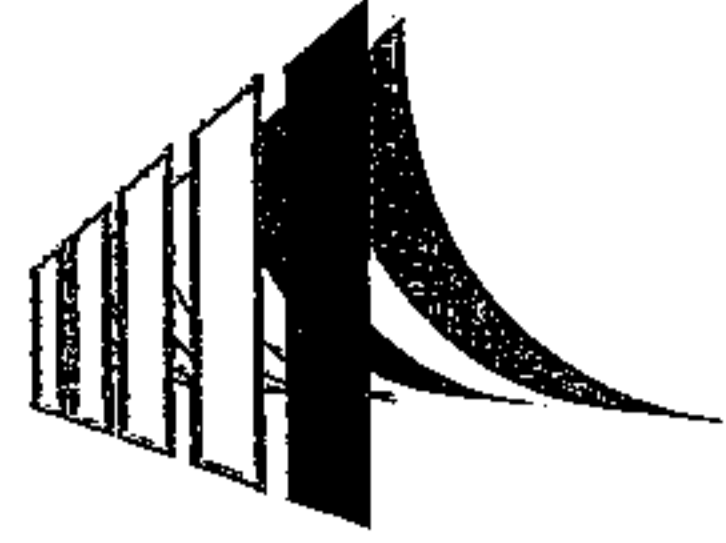
النائب

د. جمعان الحربش
عضو مجلس الأمة

Dr. Jamaan Dh. Al-Harbash

Member of National Assembly

State of Kuwait



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

د. جمعان ظاهر الحربش

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

المحترم،

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتحديد العدد الذي يجوز منح الجنسية الكويتية لسنة 2017، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية

مع خالص التحية،،،

مقدموا الاقتراح

1- د. جمعان الحربش.

-2

-3

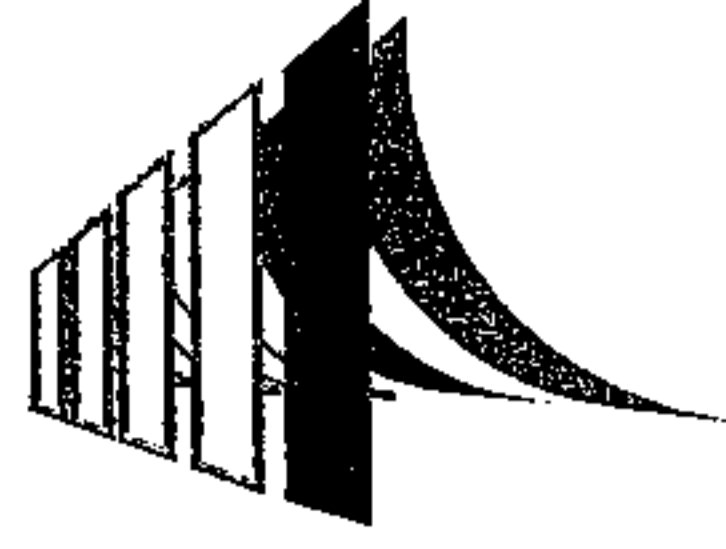
-4

-5

Dr. Jamaan Dh. Al-Harbash

Member of National Assembly

State of Kuwait



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

د. جمعان ظاهر الحربش

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

اقترح بقانون

بتحديد العدد الذي يجوز

منحه الجنسية الكويتية لسنة 2017

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1959 بشأن الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،

- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(مادة أولى)

يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة ميلادية وفقاً لحكم المادة (5) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص، على أن يكونوا من فئة غير محددى الجنسية.

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

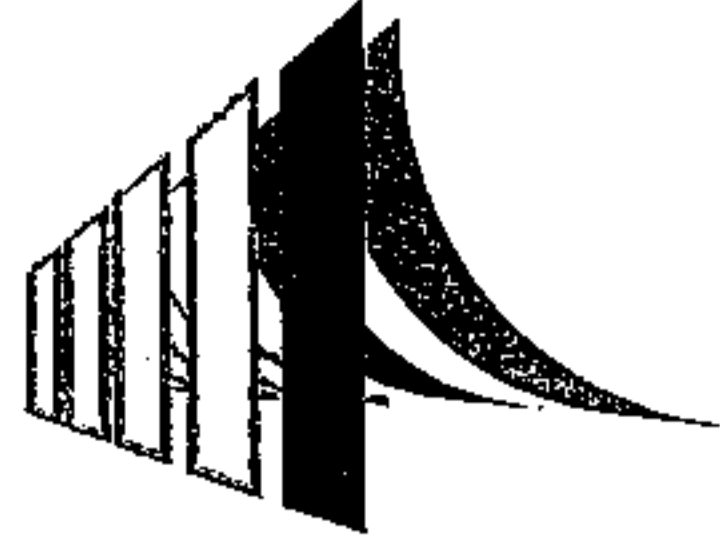
أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

Dr. Jamaan Dh. Al-Harbash

Member of National Assembly

State of Kuwait



مَجْلِسُ الْأُمَّةِ
NATIONAL ASSEMBLY

د. جمعان ظاهر الحربش

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتحديد العدد الذي يجوز

منحه الجنسية الكويتية لسنة 2017

إنه لمن القضايا الهامة في المجتمع الكويتي هي قضية غير محددتي الجنسية (البدون)، والتي وصل عمرها إلى نصف قرن، ولم تحل هذه القضية حتى الآن رغم أن هناك فئة من هذه الشريحة تستحق الحصول على الجنسية الكويتية.

وبما أن المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 يُجيز منح الجنسية الكويتية لكل من أقام في الكويت عام 1965 وما قبله، وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية، وتعد إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع بشرط أن يكون الفرع مولوداً بالكويت، وأن يصدر قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة ميلادية وفقاً لأحكام المادة (5) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص على أن يكونوا من فئة غير محددتي الجنسية فقط.

ولا شك أن إقرار هذا القانون سوف يسهم في حل جزء من المشكلة من خلال إعطاء الشريحة المستحقة للجنسية الكويتية حقوقها التي طال انتظارها.

المرفق السادس

**مذكرة برأي وزارة الداخلية عن
الاقتراحات بقوانين المشار إليها**

STATE OF KUWAIT
DEPUTY PRIME MINISTER
AND MINISTER OF INTERIOR



دولة الكويت
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية

الرقم: ٧٢٤١
التاريخ: ٢٠١٧/٤/١٠

الموقر

معالي الأخ الكريم / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد..

الموضوع: الاقتراحات بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٦٢/٢٥ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة

والاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٦٢/٢٥ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة

- بالإشارة الى كتابكم رقم (٢٠١٧ - ٥٦٨٦) المؤرخ ٢٠١٧/٤/٤ والمتضمن الدعوة لحضور اجتماع لجنة الشئون الداخلية والدفاع صباح يوم الأحد الموافق ٢٠١٧/٤/٩ في تمام الساعة الثانية عشر ظهرا وذلك لمناقشة الاقتراحات بقوانين المقدمة من بعض السادة أعضاء مجلس الأمة وهي كالاتي:-
- ١- الاقتراح بقانون بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي .
 - ٢- الاقتراح بقانون بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ المقدم من السيدين العضوين / صالح احمد عاشور ، خليل ابراهيم الصالح.
 - ٣- الاقتراح بقانون بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٧ المقدم من السيد العضو د/ جمعان ظاهر الحريش.
 - ٤- الاقتراح بقانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧ المقدم من السادة الاعضاء / ناصر سعد الدوسري ، صلاح عبدالرضا خورشيد ، عبدالله فهاد العنزي ، خالد محمد العتيبي ، مرزوق خليفة الخليفة .

يطلب لنا الافادة... بالآتي:-

اولا:- بالنسبة للاقتراحات ارقام (١، ٢، ٣، ٤):-

STATE OF KUWAIT
DEPUTY PRIME MINISTER
AND MINISTER OF INTERIOR



دولة الكويت
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية

حيث ان الثابت من الاقتراحات سالفة الذكر انها تتضمن في المادة الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧ وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥/١٩٥٩ المشار إليه .. حيث تضمنت ثلاثة اقتراحات بتحديد عدد لا يقل عن اربعة الاف شخص واقتراح آخر بما لا يقل عن الفين شخص .

ومن حيث ان المرسوم الأميري رقم ١٥/١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية وتعديلاته ينص في المادة (٥) على أن " استثناء من احكام المادة السابقة يجوز منح الجنسية الكويتية بمرسوم - بناء على عرض وزير الداخلية - لمن يأتي :-

أولاً: ثانياً:
ثالثاً: من اقام في الكويت عام ١٩٦٥ وما قبله وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية ..

وتعتبر اقامة الاصول مكتملة لاقامة الفروع في حكم البند ثالثاً من هذه المادة بشرط ان يكون الفرع مولوداً في الكويت ومقيماً بها ، على ان يصدر قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية كل سنة بالتطبيق لاحكام هذا البند .
ويشترط للحصول على الجنسية طبقاً لاحكام هذه المادة ان تتوافر في طالب الجنسية الشروط المنصوص عليها في البنود (٢ ، ٣ ، ٥) من المادة السابقة " .

ومن حيث ان القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٦ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٦ ينص في المادة الأولى على أن " يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٦ ، وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بما لا يزيد على اربعة آلاف شخص " .

ومفاد ما تقدم ان المشرع اجاز منح الجنسية الكويتية بمرسوم - بناء على عرض وزير الداخلية لمن اقام في الكويت عام ١٩٦٥ وما قبله وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية ، وحدد ضوابط سابقة على اصدار المرسوم منها ان يصدر قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية كل سنة ونفاذاً لذلك صدر القانون رقم ٢٣/٢٠١٦ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٦ .

STATE OF KUWAIT
DEPUTY PRIME MINISTER
AND MINISTER OF INTERIOR



دولة الكويت
نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الداخلية

وحيث ان التجنس وفقاً لقانون الجنسية الكويتية المشار اليه - وعلى ما افصحت عنه مذكرته التفسيرية - قاعدة واستثناء - يلاحظ ان زمامه في يد الدولة ، فلا يكفي ان يؤدي شخص خدمات جليلة للكويت حتى يكسب الجنسية الكويتية بل يجب ان ترضى حكومة الكويت بتجنسه ، فتمنحه الجنسية الكويتية بمرسوم او بقانون على حسب الاحوال وهذا الامر متروك الى محض تقديرها ، ولا معقب عليها في ذلك.

لما كان ذلك وكان الثابت من الاقتراحات بقانون - محل الدراسة - انها قد حددت العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٧ وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة المشار اليها (بما لا يقل عن اربعة آلاف شخص وآخر لا يقل عن الفين شخص) فانه بذلك يكون قد خرج على القاعدة المعمول بها في شأن التجنيس سالف الذكر ومفادها ان التجنس من مسائل السيادة المطلقة للدولة وفقاً لما تقدره الحكومة فضلاً عن ان توقيت اصدار مثل هذا القانون يخضع لمحض تقدير الحكومة ... وهو ما نرى معه عدم الاخذ بالمقترحات سالفه الذكر ونقترح ان يتم اصدار قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لعام ٢٠١٧ يكون مطابقاً للقانون رقم ٢٣/٢٠١٦ بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لعام ٢٠١٦ المشار اليه بما لا يزيد عن اربعة آلاف شخص ... وفقاً لما سلف بيانه.

ثانياً :- بالنسبة للاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٩٦٢/٣٥ في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة المقدم من السادة د/ وليد مساعد الطبطباني ، د/ عادل جاسم الدامخي، محمد هايف المطيري، عبدالله فهاد العنزي :-

فان الاقتراح باضافة بند جديد لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٩٦٢/٣٥ يقضى بحرمان من يحكم عليه بالاساءة لاهل البيت والصحابة وامهات المؤمنين .

وحيث ورد بالمذكرة الايضاحية لهذا الاقتراح ان النائب هو الممثل الحقيقي للشعب بجميع اطيافه واجناسه وطبقاته ومن غير الطبيعي ان يمثل الامة من يشكك بالعقيدة الاسلامية او يطعن بامهات المسلمين او اهل البيت والصحابة فيجب حرمان من يدان بمثل هذه الجريمة التي ينكرها ابناء المجتمع الكويتي .

STATE OF KUWAIT
DEPUTY PRIME MINISTER
AND MINISTER OF INTERIOR




دولة الكويت
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية

فان ما تضمنه الاقتراح على النحو المشار اليه لا يختلف عليه ايا من ابناء المجتمع الكويتي فهي معتقدات ثابتة وراسخة في نفوس الشعب الكويتي.

الا ان هذا الحكم يندرج تحت تأثيم نص المادة ١١١ من قانون الجزاء بتهمة ازدياء الاديان التي ينبغي معها النظر وفحص كل حكم بحديثاته ، لعدم وجود نص صريح يقضي بتجريم تلك الافعال، وحيث في ظل ذلك اذا ما طبق الحرمان بهذا الشكل على تكييف تلك المادة "ازدياء الاديان" فان الحرمان سيغال من يثبت عليه بحديثات الحكم التي تضمنها الاقتراح وسيكون لدينا بذلك عدة احكام بجريمة واحدة احدهما يحرم والاخر لا يحرم وبحسب حثثات الحكم لا بحسب عنوان نص التجريم، وبذلك يكون العمل هنا انتقائي في ظل عدم وجود نص محدد ... مما نرى معه عدم الموافقة على هذا الاقتراح.

للتفضل بالعلم والاطلاع .

مع اطيب التمنيات ،،،


نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية
خالد الجراح الصباح

يحال الى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع


١٤١٤ هـ